بالعدد اي تتتابعه قال شيخنا والخفي ان هذا مستدرك لان المقصود
من اعارة الاعيان استيفاء منافعها فهي مقابلة لها فقول الشم مخرج
للمنافع التي هي اعيان الخ غير مستقيم ولعل فعل ذلك مجاراة للكلام
المم الموهم ان المنافع قسمان اعيان وغير اعيان فكان المناسب
ان يقول مخرج للاعيان كما هو الوجه المستقيم فتامل قول ويخو ذلك
اي كدواة للكتابة منها او ما للوضوء به او للغسل به مثلا او
لبنات لاخذ تمره كذلك وكل ذلك صحيح وفيه ما تقدم قول فانه
لا يصح اي ان قلنا ان اللبن ونحوه ماخوذ بالعارية فان قلنا انه
ماخوذ بالاباحة وان الشاة في المعاره لاخذ لبنها وهكذا فهي
صحيحة وبه صرح شيخ الاسلام في شرح الروض وغيره وهو المعتمد قوله
فلو قال الشخص الخ قال شيخنا هذه العبارة من اوراد ما قبلها ولفظ
العارية قايم مقام لفظ الاباحة فتامل قول وتجوز العارية
اي عقدها قول وفي بعض نسخ المتن وتجوز العارية مطلقة ومقيدة
بمدة اي وهو اولى فالتذكير في النسخة الاولى باعتبار عقدها
والتانيث في النسخة الثانية نظر اللفظها فتامل قول والمعير الرجوع
في كل منها اي العارية المطلقة والمقيدة والمستعير يرد الرد فيهما
متى شاء لانه من العفود الجايزة من الجانبين كما مر فلم يمتنع
الرجوع والرد في مسايل منها اعارة الارض للدفن الميت اذا
انزل في القبر وان لم يوار التراب ولم يصل الى قرار فيمتنع
عليه حتى يندرس اثره لان في عوده ازدراء به ومنها اعارة
البئر لصلاة الارض حتى يفرغ منها ومنها اعارة الارض للزرع
فيمتنع عليه حتى يبلغ اوان قلعه ان لم يقصر بتاخيره وبذلك
علم انها تنفسخ بموت احدهما او جنونه واغمايه ونحو ذلك

ويجب

ويجب على الورثة والاولياء رد العارية فورا ولو بلا طلبه منه فان اخروا
لعذر فلا ضمان والاجرة ومؤنة الرد في تركته او لغير عذر فعليهم الضمان
والاجرة والمؤنة الرد ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المنافع
قبل علمه برجوع المعير ويلزمه الرد عند علمه به او نحوه ومعرفة
الرد عليه الا ان استقر من مستاجر ورد على المالك قبل علمه برجوع
المعير وخرج بمؤنة الرد مؤنة المعار فهي على المالك فان شرط على
المستعير كقوله اعرتك هذه الدابة بعلفها او تعلفها فهي اجارة فاسدة
نظرا للمعنى ويلزم اجرة المثل والاظهر انها ان تلفت بغير تقصير
ولو بغير الماذون فيه ولا يجب عليه ردها ولا مؤنة رد ها

تنبيه قد علم مما ذكر هنا ان نحو اللبن المستعار الماخوذ منه مايبقى
لشبهه ومثله فنحو الفحم للتزوة بها والقنينة للقفاع كذلك كان بغير
مقابل فالكوز والفحم والقنينة مضمونات لانها ماخوذة بالعارية
الفاسدة دون الماء والتزوة والقفاع فانها ماخوذة بالاباحة فان
كان ما ذكر بمقابل ولو قبل دفعها فالماء والتزوة والقفاع مضمونات
لانها ماخوذة بالبيع الفاسد دون الكوز والفحم والقنينة لانها
ماخوذة بالاجارة الفاسدة وهكذا احكم الضمان الواقع في الارياف
وهو ان ياخذ شخص من اخر مالا ويدفع له دابة ليا خذ لبنها ويعلفها
فلا ضمان في الدابة لانها ماخوذة بالاجارة الفاسدة واللبن مضمون
على من اخذه لانه بالبيع الفاسد فيدفع مثله لمالكها ويطالبه
بقيمة علفها وبما دفعه له من المال فتامل قول اي العارية اي بمعنى
المعار قول اذا تلفت اي ولو بغير تقصير وخرج به ما اذا تلفت
فهي مضمونة على ما تقدم في البدل الشرعي قول مضمونة اي وكذا رجعها
واكاذبها ونحوهما مما يمتنع به معها خلاف نياب العبد ونحوه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)